الأمم المتحدة

A/55/804

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2001
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٤ من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثائق التي تمثل رد حكومة توغو عقب صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المكلفة بتسليط الضوء على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن منظمة العفو الدولية ضد توغو في أيار/مايو ١٩٩٩ (انظر المرفق الأول).

وتجدون مرفقاً طيه أيضاً الرسالة المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة من السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى السيدة ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بشأن هذا الموضوع (المرفق الثاني).

وسأغدو ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) رولان ي. كبوتسرا

210501 210501 01-26451 (A)
0126451

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

رد حكومة توغو

٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١

نشرت منظمة العفو الدولية، في ٥ أيار/مايو، ١٩٩٩، تقريراً يتضمن أكاذيب فاضحة يشكك في سلطات توغو ويتهمها بارتكاب أفعال همجية.

فقد ورد في التقرير، على وجه الخصوص، ما يلي:

''في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وبعد إعلان النتائج، أعدم مئات الأشخاص، من بينهم عسكريون، بلا محاكمة. ووجدت جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر أمام سواحل بنن خلال فترة لا تقل عن أربعة أيام''.

وإثر هذا الثلب، طلبت حكومة توغو تشكيل لجنة تحقيق تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، تعنى بهذا الاتهام الغريب بشأن مئات الموتى.

وقد أثار تكوين اللجنة وخبرائها بعض الملاحظات من جانب حكومة توغو، إذ أن بعض أعضائها ذوو صلة بمنظمة العفو الدولية.

ويستدعي التقرير، الذي قدم مؤخراً، الملاحظات التالية:

١ - تلاحظ الحكومة مع الارتياح أن اللجنة لم تقدم في أي وقت أدلة على ما أطلقته منظمة العفو الدولية من ادعاءات خيالية بشأن مئات الضحايا المزعومين. وكذلك لم تقدم للجنة في أي وقت إلى الحكومة، وبعد الاستماع إلى جميع الأطراف، معلومات عن هويات الضحايا أو شكاوى ذويهم، وهو ما كان لا بد أن يحدث لو كان هؤلاء الضحايا حقيقيين.

ولكي تتفادى اللجنة إصدار حكم ضد منظمة العفو الدولية، فهي تكتفي بالقول إنه لا يمكنها تأكيد أو نفي الادعاءات التي كانت موضع مهمتها. ويثبت هذا الاستنتاج وحده أن منظمة العفو الدولية لم تقدم أي دليل يؤيد ادعاءاتها.

٢ - ويتبين من ذلك أن منظمة العفو الدولية قد ثلبت حكومة توغو بشكل شائن وبدون أدلة.

٣ - وتلاحظ حكومة توغو أن اللجنة، سعياً منها إلى التستر عن خطورة الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها منظمة العفو الدولية، قد حاولت، بمبادرة من رئيسها، الذي له روابط بمنظمة العفو الدولية، إخفاء الحقائق بتجاوزها حدود الولاية المسندة إليها المتعلقة بالتحقيق في حالات الإعدام بلا محاكمة التي يُزعم أنها ارتُكِبت في حزيران/يونيه ١٩٩٨ أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وبعد إعلان نتائجها، وبإعادة الادعاءات الخيالية المغرضة، التي يجرد مدى سخافتها التقرير من أي مصداقية.

وفي الواقع، تقع هذه الاتهامات الكاذبة، التي لم يُراعَ فيها مبدأ إتاحة المجال لجميع الأطراف للإدلاء بإفاداتها، خارج نطاق عمل اللجنة، وتعتبر بذلك باطلة ولا أثر لها.

٤ - ولم تكِف الحكومة عن إدانة السمة الكاذبة لتقرير منظمة العفو الدولية. ومصدر هذا التقرير مجموعة من العناصر التي جمعها ونسقها، بطلب من السيد غيلكرست أولمبيو، بعض ناشطي المؤتمر الديمقراطي للشعوب الأفريقية، برئاسة أمينه العام، البروفيسور ليوبول غنينينفي، لكي تتلقفها الصحافة التوغولية الخاصة التابعة للمعارضة. وهكذا حصل السيد غيلكرست أولمبيو على العمل الذي أمر بإنجازه بهدف زعزعة استقرار حكومة توغو وعهد به في الحال إلى السيد بيير سانيه، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، بغية نشره باعتباره تقريراً لمنظمة العفو الدولية ضد توغو.

واتصل السيد أولمبيو بالفعل بالسيد بيير سانيه وتفاوض معه بشأن صفقة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تسدد على قسطين قدرهما ٣٠٠ ٠٠٠ و٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

وتثبت هذه الاتصالات فضلاً عن المبلغين المسددين ثلاث رسائل موجهة من السيد أولمبيو إلى بيير سانيه، مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩، على التوالي، عقب نشر تقرير منظمة العفو الدولية الشهير.

ولا تمثل مسألة تقرير منظمة العفو الدولية ضد توغو في مجملها سوى مؤامرة واسعة النطاق تحققت بفضل الرشوة التي قدمها السيد أولمبيو إلى السيد بيير سانيه.

ولا تملك مجموعة من الأشخاص الفاسدين حق إعطاء دروس بشأن حقوق الإنسان في توغو.

٥ - وحكومة توغو، الملتزمة باحترام حقوق الإنسان والحريات، لن تحيد عن خطها الثابت. وفضلاً عن ذلك، كان السيد بيتر دوفي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية حينذاك،

قد أعلن في وسائط الإعلام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ في نهاية زيارته لتوغو ما يلي:

''لقد سررنا جداً لأن رئيس الدولة أتاح لنا الفرصة لإجراء حوار معه بشأن شواغلنا العالمية كافة. وقد أوضح لنا رأيه الذي مفاده أن حقوق الإنسان هي حقوق أساسية وينبغي احترامها. وعندما تحدثت إليه بصفة خاصة عن حملة كبيرة تشنها منظمة العفو الدولية حالياً ضد حكم الإعدام في العالم، الذي نعتبره ممارسة قاسية ولا إنسانية، أوضح لنا أنه، بالنسبة له ومنذ تسلمه السلطة في توغو، قد اتخذ على نحو دائم القرار القاضي بأن حقوق الإنسان مهمة جداً ولا ينبغي دوسها، حتى في ظل ظروف خطيرة.

وهذا شئ لاحظناه بالفعل وأعتقد أنه مهم جداً. وقد لاحظنا أيضاً خلال هذه السنوات الماضية أن توغو قد قبلت التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ووفت بها...''.

وحكومة توغو مصممة على ضمان تعزيز سيادة القانون والحريات دون التأثر بأشخاص من قبيل غيلكرست أولمبيو والمتواطئين معه، ممن يتظاهرون باحترام حقوق الإنسان، لكنهم قاموا مراراً بشن اعتداءات عنيفة على سكان توغو، مما أسفر حقاً عن وقوع عدة مئات من الضحايا.

تقرير حكومة توغو بشأن قضية منظمة العفو الدولية

١ - تقرير منظمة العفو الدولية

نشرت منظمة العفو الدولية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ تقريراً يتضمن أكاذيب فاضحة يشكك في سلطات توغو ويتهمها بارتكاب أفعال همجية. وقد وردت أكثر الاتهامات خطورة في التقرير في جزئه الذي تناول فترة الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

فقد ورد في التقرير، على وجه الخصوص، ما يلي:

''في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وبعد إعلان النتائج، أعدم مئات الأشخاص، من بينهم عسكريون، بلا محاكمة. ووجدت جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر أمام سواحل بنن خلال فترة لا تقل عن أربعة أيام''.

٢ - الظروف السياسية

من الجدير بالإشارة أن منظمة العفو الدولية قد تعمَّدت نشر تقريرها يوم وصول ميسِّري الحوار فيما بين الفصائل التوغولية إلى لومي.

وكان الغرض من ذلك محاولة شل الحوار الذي تعارضه الزمرة الإرهابية المعارضة التي يرأسها غيلكرست أولمبيو، خلافاً لسائر أحزاب المعارضة. هذه الحقيقة وحدها تكفي لإثبات التواطؤ بين واضعي التقرير، لا سيما الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، السيد بيير سانيه، من جهة، والسيد غيلكرست أولمبيو من الجهة الأخرى. وجرى تواطؤ مماثل، في انتخابات رئيس الجمهورية، بين السيد غيلكرست أولمبيو والجمعية الأوروبية للإعلام الإقليمي، وهي هيئة فرعية من هيئات الاتحاد الأوروبي تتولى مراقبة الانتخاب. وكان رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، السيد ميشيل روكار، قد أدان ذلك التواطؤ.

٣ - الدعوى القضائية والتحقيق

قامت حكومة توغو، منذ نشر تقرير منظمة العفو الدولية، برفع دعوى قضائية ضد واضعي التقرير والمتواطئين معهم.

كما فُتح تحقيق قضائي بشأن الجرائم المزعوم ارتكابها.

وقامت قوة الدرك الوطنية، في إطار عملية التحقيق، بتفتيش كل الشواطئ، مما أثبت عدم صحة أي من الادعاءات الواردة في التقرير.

وفيما يتعلق بشكوى وزارة الدفاع، أصدر قاضي التحقيق الأول في ٧ و ١٤ و٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩ أحكاماً بتجريم أربعة أشخاص لتواطئهم على الاعتداء على الشرف ونشر أنباء كاذبة والتحريض على العصيان.

وعلاوة على ذلك، بيّن الأشخاص الذين جرى التحقيق معهم أنهم، وإن كانوا قد روجوا إشاعات لإدراجها في تقرير منظمة العفو الدولية، فإنهم لم يتحدثوا قط عن أية وفيات مزعومة في التقرير.

وعندما وُجّه إلى أولئك الأشخاص السؤال التالي:

''يرد في تقرير منظمة العفو الدولية أنه قد عثر على مئات الجثث في شواطئ توغو وبنن، فما رأيكم في ذلك؟''

أجابوا في ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ بما يلي:

ضحك السيد غاييبو ثم قال:

''إنني لم أسمع عن ذلك قط''.

أما السيد تنغي، فقال:

''مئات الجثث! إن هذا يبدو لي وكأنه من قصص الخيال العلمي. ولم يحدث تجمهر؟ أنتم تعلمون بمشكلة التجمهر في توغو. إننا مولعون بالجثث. مئات الجثث الهامدة دون استجابة من الجمهور؟ إن سكان المدينة كافة كانوا سيلزمون بيوتهم من أجل الجنازات''.

وقال شخص آخر جرى استجوابه هو المدعو بريس سانت آنا:

''طلب إلينا السيد تنغي كذلك تلفيق أنباء عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

''وهكذا جرى تسليم وثيقة لأعضاء منظمة العفو الدولية قمنا بصياغتها في هذه الأوضاع. واستولت الشرطة بعد ذلك على هذه الوثيقة. وتضمنت الوثيقة العبارة التالية: 'يجري العثور منذ بعض الوقت على جثث على ساحل توغو'.

''أعتقد أن أعضاء منظمة العفو الدولية المتواطئين مع غيلكرست أولمبيو قد زادوا هذا النبأ المغلوط تشويهاً بما زعموه عن العثور عن مئات من الجثث.

''إننا لم نحقق في صحة الأنباء المنشورة هذه.

''إنني أعلم أنه، عند مجيئ غايتان موتو من منظمة العفو الدولية إلى لومي، نام الليلة الأولى عند السيد اغنينينفي الذي كان صاحبه في توكويين فويتي.

''ثم توجه بعد ذلك إلى فندق لو بينان، لكننا كنا مكلفين بالبقاء معه وتزويده بملفاتنا الصحفية كيما يستخدمها في تقريره ضد توغو.

''تبين لي أثناء هذه اللقاءات أن السيد سانيه كان صديقاً لغيلكرست أولمبيو، الذي كان قد التقى به عدة مرات وكان يؤيد أفعاله.

''لقد أعددنا عدة زيارات للسيد موتو إلى داخل البلد. وطلبنا، من أجل ذلك، إلى بعض السكان أن يقولوا إنهم قد وقعوا ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان. ثم، أخذ هؤلاء السكان يكررون هذه الادعاءات أمام السيد موتو. أما أنا، فقد أخذت مندوبي منظمة العفو الدولية إلى محافظة البحيرات، بينما أخذهم السيد تنغي إلى نوتسيه''.

وقد، بيَّن التحقيق القضائي ما يلي:

- أن الوقائع التي سردتها منظمة العفو الدولية غير صحيحة؛
- أن تقرير منظمة العفو الدولية هو نتيجة تواطؤ جرى بين القائمين على المنظمة المذكورة وبعض زعماء المعارضة الإرهابية، لا سيما غيلكرست أولمبيو.

٤ - الشهادات الدولية المتطابقة التي أدلى بها المراقبون والصحفيون

يؤكد التحقيق أقوال جميع المراقبين والصحفيين الذين كانوا متواجدين في لومي أثناء انتخاب رئيس الجمهورية.

ولا يؤيد أي منهم أقوال منظمة العفو الدولية. فقد أكدوا جميعاً أن الانتخابات قد سادها الهدوء والسكينة، وأنهم لم يسمعوا البتة أحداً يتحدث عن تلك الوفيات

المزعومة. وهو ما أكده كذلك الصحفي المتخصص في الشؤون الأفريقية، ستيفن سميث، في صحفية ليبراسيون.

أما رئيس الجمهورية الفرنسية، جاك شيراك، فقد صرح أثناء زيارة له إلى لومي في تموز/يوليه ١٩٩٩ أن تقرير منظمة العفو الدولية كان نتيجة مناورة.

٥ - طلب توغو إنشاء لجنة تحقيق

في ضوء ذلك، كان يتعين إجراء محاكمة في لومي لمقاضاة القائمين على منظمة العفو الدولية.

إلا أن رئيس جمهورية توغو، السيد اغناسينغبيه إياديما، دعا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لكي يبين حُسن نواياه ورغبته في إظهار الحقيقة بما لا يرقى إليه الشك.

وبعد أن جرى تحديد ولاية اللجنة، تم تشكيلها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد أعلن عن ذلك في بيان مشترك صدر عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويرد في البيان المشترك أن اللجنة قد أنشئت بمبادرة من توغو.

٦ - ولاية اللجنة

كلفت اللجنة بالتحقق مما إذا كان للادعاءات التالية الواردة في تقرير منظمة العفو الدولية أساس من الصحة:

> ”في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية وبعد إعلان النتائج، أُعدم مئات الأشخاص بلا محاكمة، من بينهم عسكريون. وعثر على جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر قبالة سواحل بنن طيلة فترة لا تقل عن أربعة أيام“.

٧ - تكوين اللجنة

إن اللجنة مكونة على النحو التالي:

الرئيس: السيد محمد حسن آباكار (تشاد)

الأعضاء: السيد باولو سيرجيو بينايرو (البرازيل)

السيد إيساكا سونا (النيجر)

وساعد هذه اللجنة فريق مساندة. وكان تكوين هذا الفريق موضع ملاحظات من جانب حكومة توغو، نظراً لأن بعض الأعضاء المقترحين كانت لهم روابط بمنظمة العفو الدولية.

وإثر هذه الاعتراضات، أحاط رئيس اللجنة حكومة توغو علماً بأنه كان قد أوفد هو ذاته في بعثات لحساب منظمة العفو الدولية، وتساءل عما إذا كان ذلك يقتضي منه أن يتخلى بالتالي عن مهامه. وأجابت الحكومة أنها ستترك له اتخاذ ذلك القرار وفقاً لما يمليه عليه ضميره.

إن حكومة توغو لا تنوي التدخل في أنشطة اللجنة، وأملها الوحيد هو أن يجري تحقيق مستقل ونزيه لإظهار الحقيقة في أعقاب الاتهامات الشائنة التي وجهت إلى توغو.

ولا يسع حكومة توغو إلا أن تعرب عن أسفها لأن بعض أعضاء اللجنة قد اختيروا من بين أفرقة منظمة العفو الدولية، الأمر الذي يثير الشبهات حول عملهم.

٨ - الشروط المسبقة

ثمة شرطان مسبقان وضعتهما اللجنة وتسببا في تأخير قدومها إلى لوميه، وهما:

(أ) طلب إسقاط الدعاوى القضائية المرفوعة ضد بيير سانيه والمتواطئين معه. وهذا طلب غير طبيعي إطلاقاً في دولة يسودها القانون.

إلا أن رئيس الدولة تعهد بأن تتخلى حكومة توغو عن شكاويها حال وصول اللجنة إلى موقع التحقيق.

(ب) كما طُلب تقديم ضمان يكفل سلامة الشهود. واستجابت الحكومة لهذا الطلب، خاصة وأن حكومة توغو، الطالبة لإنشاء لجنة التحقيق، لم تكن ترغب، بالطبع، في شل أعمال اللجنة أو تقييد تحقيقاتها.

وصرحت اللجنة، في بيان مؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بما يلي:

''إن حكومة توغو، بناء على طلب اللجنة ووفاءً بما تعهدت به سابقاً من التزامات في التعاون التام مع اللجنة في تحقيقاتها، تعلن ما يلي:

قررت حكومة توغو، فيما يتعلق بقضية المدعو بيير سانيه، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، أن تسقط جميع الدعاوى المرفوعة ضد الشخص المذكور وضد جميع الأشخاص الآخرين فيما يتعلق بالادعاءات موضع التحقيق، منذ أن تبدأ اللجنة أعمالها في الموقع، أي في لومي.

وفيما يتعلق بحماية الشهود وحماية مصادر اللجنة، أكدت حكومة توغو أنه لن يتم التعرض لأحد أو ملاحقته بسبب إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق أو لتعاونه معها''.

٩ - أعمال لجنة التحقيق

عقدت اللجنة جلسة عملها الأولى بجنيف في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. واعتمدت في هذه الجلسة التدابير المتصلة بأساليب عملها. وعقدت جلسة عمل ثانية بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

واجتمعت مرتين في توغو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأُتيحت لها كل التسهيلات لإجراء تحقيقاتها والاجتماع بمن تراه مناسباً من أجل تزويدها بأكبر قدر ممكن من المعلومات. وسافرت اللجنة أيضاً إلى بنن وغانا، على الرغم من عدم اندراجهما في نطاق ولايتها.

وهكذا، فإن حكومة توغو، التي طلبت إنشاء لجنة تحقيق، قد فعلت كل ما في وسعها لمساعدتها على النهوض بالمهمة الموكلة إليها، مع احتفاظها بكامل استقلالها.

ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن اللجنة لم توجه إلى الحكومة أي طلب للتحقيق في هوية أي شخص أُدعي أن الحكومة قد أعدمته بلا محاكمة أثناء انتخابات رئيس الجمهورية، حيث إنه، في حال طلبها ذلك لكانت الحكومة قد زودت اللجنة بالمعلومات المطلوبة.

١٠ - إخلال اللجنة بمبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية

تلقى وزير العدل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ رسالة من رئيس اللجنة تضمنت قائمة بأسماء الأشخاص الذين أُفيد أنهم مختفون أو أنهم قد أُعدموا بلا محاكمة.

وردَّ وزير العدل، برسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بما يلي:

''السيد الرئيس، رداً على رسالتكم المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أود أن أوجه نظركم إلى أن اختصاص لجنتكم، التي شُكلت بناء على طلب من حكومة توغو، يتعلق بالتحقق من النقطة التالية:

'في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وإثر إعلان

النتائج، أُعدم بلا محاكمة مئات الأشخاص، من بينهم عسكريون. وعثر على جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر قبالة ساحل بنن خلال فترة لا تقل عن أربعة أيام'.

وعليه، فإن الولاية المسندة إليكم محدودة من حيث الزمان والموضوع والمكان.

والحال إني ألاحظ أن طلبكم لا يندرج في نطاق اختصاصكم. ويتعذر علي بالتالي أن أستجيب له. إلا أن ذلك لا يعني أن توغو ترفض تزويد هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان بكل ما تطلبه من معلومات بشأن ما تشيرون إليه من ادعاءات خيالية عن حالات إعدام واختفاء.

إلا أنه لا بد لي أن أذكركم بهدف مهمتكم. لقد وجهت منظمة العفو الدولية اتهامات جائرة إلى توغو بأنها قد أعدمت المئات بلا محاكمة أثناء انتخابات رئيس الجمهورية، ونحن ما زلنا بانتظار قائمة بأسماء هؤلاء المئات من الأشخاص الذين أُعدموا حسب زعم منظمة العفو الدولية، ويدهشني أنكم لم توافونا بأي مستند في هذا الشأن، مع تجاوزكم نطاق الولاية المسندة إليكم.

وتفضلوا بقبول ...''.

غير أن وزير العدل قد أوعز في اليوم ذاته إلى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الادعاءات الباطلة الخارجة عن إطار نشاط اللجنة.

١١ - معاملة اللجنة التفضيلية لاتحاد قوى التغيير

نقل الرئيس أميغا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في رسالة إلى لجنة التحقيق الدولية مستندات شتى تتصل بقضية منظمة العفو الدولية.

ويبدو أن رئيس لجنة التحقيق قد أحال تلك الوثائق إلى اتحاد قوى التغيير.

إن هذه المبادرة تدل على حدوث تطور في إجراءات اللجنة المذكورة بما يتمشى مع مبدأ الاطلاع على وجهات نظر جميع الأطراف المعنية.

غير أن الحكومة تلاحظ أن هذا الإجراء هو وحيد الاتجاه.

ففي الواقع لم تُرسل إلى الحكومة المستندات التي أُفيد أن منظمة العفو الدولية قد استندت إليها في الاتهامات الباطلة عن مئات القتلى المزعومين. وتتضمن تلك المستندات، حسبما أُفيد، معلومات عن هويات الضحايا، وشكاوى مقدمة من أسرهم، وما إلى ذلك.

ولا يسع الحكومة إلا أن تخلص إلى أن منظمة العفو الدولية لم توافِ الحكومة بأي مستند موثوق يتهم حكومة توغو.

وترى الحكومة أن تقرير منظمة العفو الدولية يُعد ثلبا فاضحاً بحقها، وترى أن من حقها معرفة العناصر التي تدعي منظمة العفو الدولية أنها استندت إليها في ادعائها الباطل بوقوع مئات القتلى.

وعليه، طلبت الحكومة إلى اللجنة أن تحيل إليها أية وثيقة من هذا النوع، إن وجدت، كانت اللجنة قد استلمتها من أي طرف من الأطراف، كيما تضمن الحكومة مراعاة مبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية. إلا أن اللجنة لم تفعل ذلك.

ويلاحظ أن اللجنة حرصت على عدم الإشارة في تقريرها إلى ما أحالته إليها حكومة توغو من مستندات تثبت وجود علاقة مشبوهة بين بيير سانيه ومنظمة العفو الدولية، في حين أن اللجنة، سعياً منها إلى تبرئة القائمين على منظمة العفو الدولية، تتهم سلطات توغو بمحاولة رشوة أشخاص مجهولي الهوية. إن هذا مثال أكيد على تحيز اللجنة.

وبذلك فقد أُخل بقاعدة النزاهة والاحترام المتساوي لحقوق الأطراف كافة، وهذه القاعدة هي ركن أساسي من أركان عمل اللجنة.

١٢ - عرض تقرير اللجنة

أحالت اللجنة تقريرها السري إلى حكومة توغو في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دون أن تراعي في أي وقت مبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية على النحو الواجب. و لم تقم اللجنة في أي وقت بإحالة قوائم بأسماء مئات الأشخاص المفقودين أو بإحالة شكاوى ذويهم.

١٣ - النتائج التي خلصت إليها حكومة توغو بشأن تقرير اللجنة

(أ) تلاحظ الحكومة مع الارتياح أن اللجنة لم تقدم في أي وقت أدلة على ما أطلقته منظمة العفو الدولية من ادعاءات خيالية بشأن مئات الضحايا المزعومين. وكذلك لم تقدم اللجنة في أي وقت إلى الحكومة، بعد الاستماع إلى جميع الأطراف معلومات عن هويات الضحايا أو شكاوى ذويهم، وهو ما كان لا بد أن يحدث لو كان هؤلاء الضحايا حقيقيين، ولكي تتفادى اللجنة إصدار حكم ضد منظمة العفو الدولية، تُعلن أنه لا يمكنها تأكيد أو نفي الادعاءات التي كانت موضع مهمتها. هذا الاستنتاج وحده يثبت أن منظمة العفو الدولية لم تقدم أي دليل يؤيد ادعاءاتها. كما يثبت أن اللجنة لم تنهض بالولاية المسندة إليها.

(ب) يتبين من ذلك أن منظمة العفو الدولية قد ثلبت حكومة توغو بشكل شائن وبدون أدلة.

(ج) وتلاحظ حكومة توغو أن اللجنة، سعياً منها إلى التستر عن خطورة الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها منظمة العفو الدولية، قد حاولت، بمبادرة من رئيسها، الذي له روابط بمنظمة العفو الدولية، إخفاء الحقائق بتجاوزها حدود الولاية المسندة إليها وبإعادة ادعاءات خيالية ومغرضة لا أساس لها من الصحة، بجرد مدى سخافتها التقرير من أي مصداقية أو موثوقية.

ويمكن سَوق مثالين على ذلك: فقد أُفيد عن حدوث عمليات اختطاف تعسفية بقيادة ضابط برتبة نقيب، ولكن ما هي طبيعة عمليات الاختطاف هذه، ومتى استجوبت اللجنة الشخص المتهم بالقيام بها؟ وأُفيد عن ارتكاب جرائم اغتصاب بإيعاز من رئيس الوزراء، ولكن ما هي طبيعة هذه الحوادث، ومتى تم استجواب رئيس الوزراء لإتاحة المجال له لدحض هذه الادعاءات الزائفة؟ وما هي علاقة هذه الادعاءات الفاضحة والثالبة بولاية اللجنة؟

في الواقع أن هذه الاتهامات الكاذبة، التي لم يُراعَ فيها مبدأ الاستماع لجميع الأطراف بينما طُبق هذا المبدأ تماماً على منظمة العفو الدولية واتحاد قوى التغيير، تدل على ما تم من تواطؤ بين الرئيس أباكار ومنظمة العفو الدولية واتحاد قوى التغيير، وهي تجرِّد هذا التقرير المتحيز والملتزم من أية مصداقية، وهو تقرير تعتبره حكومة توغو، بالتالي، مرفوضاً.

(د) إن حكومة توغو، الملتزمة باحترام حقوق الإنسان والحريات، لن تحيد عن خطها الثابت. فهي ستعمل على تعزيز سيادة القانون والحريات دون التأثر بأشخاص من قبيل غيلكرست أولمبيو والمتواطئين معه، ممن يتظاهرون باحترام حقوق الإنسان، لكنهم قاموا مراراً بشن اعتداءات عنيفة على سكان توغو، مما أسفر حقاً عن وقوع عدة مئات من الضحايا.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٢ شباط /فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

أكتب إليكم رداً على رسالتكم المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ المتعلقة بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن توغو.

وحسبما أبلغكم به الأمين العام من قبل في رسالته المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، فقد تم الاتفاق بيننا على إتاحة التقرير وكذلك ردي حكومة توغو ومنظمة العفو الدولية بشأن المسألة إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وإذ أعيد تأكيد شكري لأعضاء اللجنة الذين قبلوا الاضطلاع بهذه المهمة، يبدو لنا أن من المهم تأكيد أن بعض جوانب التقرير تشوبها ثغرات خطيرة. ويبدو لنا أن من المهم أيضاً الإشارة إلى أن التحقيق لم يُجر على نحو شامل حسبما ينبغي.

(توقيع) سالم أحمد سالم